

بخطى واثقة نحو مستقبل مُزدهر

التقرير السنوي 2020



المحتويات

لمحة سريعة عن 2020	06
كلمة سعادة الرئيس	08
كلمة سعادة الأمين العام	10
مهام وأعضاء المجلس	12
لمحة حول عمليات المجلس في 2020	14
إحصائيات الترسيات في عام 2020	16
المشاريع التنموية والحيوية	20
التأهيل المسبق	32
إيرادات المجلس	34
الدورات التدريبية	35
طلبات إعادة النظر والتظلمات	36
الأتمتة الشاملة	36
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	37

مجلس المناقصات والمزايدات

لمحة سريعة عن 2020



مبنى أركايتا
يقع مجلس المناقصات والمزايدات
بمبنى أركايتا بقلب العاصمة النامية

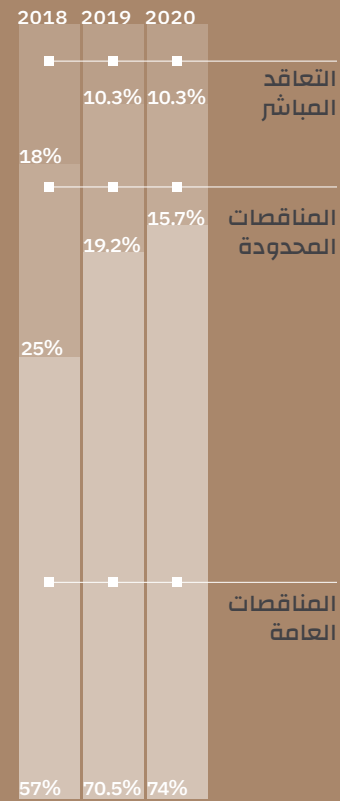
كان لجائحة كورونا (كوفيد-19-) تأثيرات وتداعيات بشكل غير متوقع على خطوط التوريد والإمداد وتوفير الخدمات، إلا إن ذلك لم يثن مجلس المناقصات والمزايدات عن القيام بمهامه في تمكين الجهات للتصرف من تنفيذ خططها ومشاريعها دون ارباك رغم الظروف الاستثنائية، ولذلك حرص المجلس على تفعيل خطة الطوارئ المعدة مسبقاً لحالات الطوارئ المختلفة وتم تعديلها لتتوافق مع تعليمات الفريق الوطني للتصدي لفيروس كورونا لضمان استمرارية تقديم الخدمة، وقد تم طرح 1034 مناقصة/مزايدة جديدة واستلام 5555 عطاء، وترسية عدد 1688 مناقصة/مزايدة بقيمة 1,557,395,691.320 دينار، مما يؤكد قدرة قطاع المشتريات الحكومية بالملكة من تحقيق التوازن بين الالتزام بالإجراءات الاحترازية والقدرة على استمرار عجلة التنمية بالوتيرة المطلوبة تحت كافة الظروف.

1034
مناقصة/مزايدة

5555
عطاء

ترسية
1688
مناقصة/مزايدة بقيمة
1,557,395,691
دينار بحريني

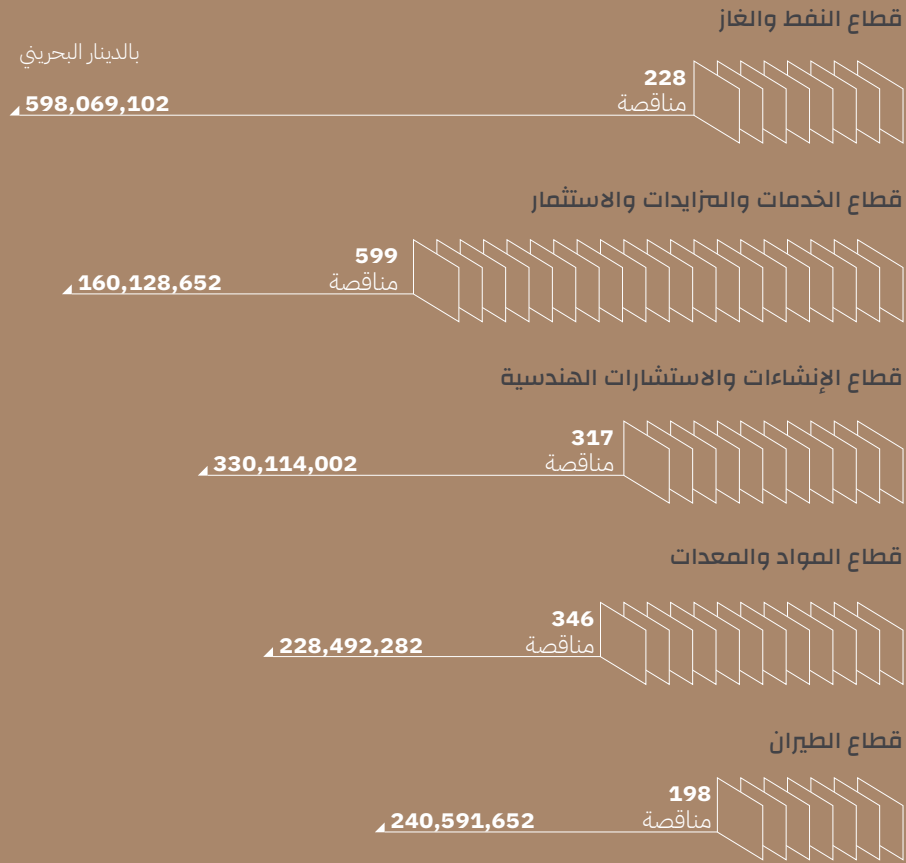
أساليب الطرح



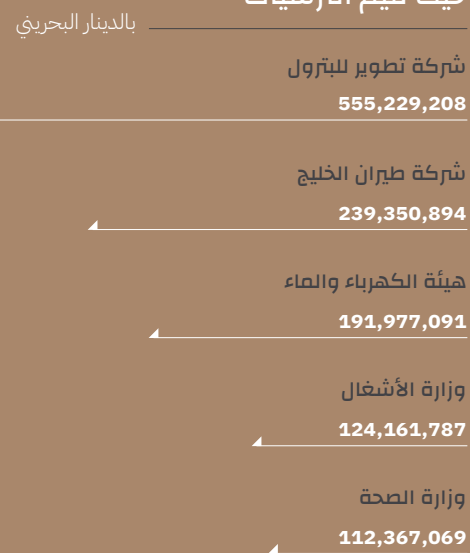
أعلى خمس جهات من حيث عدد المناقصات



الترسيات بحسب القطاع



أعلى خمس جهات من حيث قيم الترسيات



مملكة البحرين نموذج عالمي لممارسات المناقصات والمزايدات الفعالة



نايف بن خالد آل خليفة
رئيس المجلس

كلمة الرئيس

يشرفني بدايةً، بالأصالة عن نفسي، وبالنيابة عن أعضاء المجلس، أن أرفع أسمى آيات الشكر والامتنان إلى سيدي حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى، والى سيدي صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء الموقر على توجيهاتهم السديدة ومساندتهم الكريمة لكل ما يخدم عمل المجلس والارتقاء بمستوى ممارسات المشتريات والمبيعات الحكومية على مستوى المملكة.

لقد كان العام 2020 عاماً استثنائياً بامتياز في ظل الظروف الاستثنائية التي فرضتها جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) على كافة دول واقتصاديات المنطقة والعالم. وفي سعينا لمواجهة هذه التغيرات الجديدة، تبني مجلس المناقصات والمزايدات نهجاً استراتيجياً جديداً في إدارة عملياته الإدارية والتشغيلية ومواصلة جهوده الرامية للارتقاء بمملكة البحرين لتصبح أنموذجاً عالمياً لممارسات المناقصات والمزايدات الفعالة.

رغم التحديات التي فرضتها جائحة (كوفيد-19) طوال عام 2020، استطاع المجلس المناقصات والمزايدات – بحمد الله – المحافظة على استمرارية المناقصات والمزايدات والمشتريات والبيعات الحكومية بما يخدم تلبية احتياجات الجهات المتصرفة دون أرباك، وقد شهدت عمليات المجلس ترسية 1688 مناقصة ومزايدة بقيمة إجمالية تخطت حاجز 1.557 مليار دينار بحريني، حيث يعكس ذلك ثبات معدلات المناقصات والمزايدات في عام 2020 مدى استدامة الخدمات التنموية وتقديم أفضل الخدمات التي تلي تطلعات المواطنين بما يتماشى مع أولويات الحكومة وتحقيق الاستدامة في ظل التغيرات الإقليمية والعالمية الجديدة. كما يترجم ذلك حجم الجهود للضنية التي بذلها المجلس وما سخره من إمكانيات لافتة لضمان استمرارية العمل تحت كافة الظروف، والمساهمة في تحسين وتيسير إنجاز الأعمال بين اللوردين والمقاولين والجهات الحكومية ذات العلاقة.

ندخل العام الجديد 2021 وكلنا ثقة بطرق أبواب مرحلة جديدة من التطوير والحداثة في عملياتنا وممارساتنا المثلى، مع التركيز على المستقبل التكنولوجي وتعزيز الثقة والدفع تجاه الارتقاء بخدماتنا للعملاء في القطاعين الحكومي والخاص، وتشجيع الاستثمار على أسس راسخة من الشفافية والنزاهة وتكافؤ الفرص.

إن مسيرة التحديث والتطوير في المجلس ماضية بخطى ثابتة وفق مبادرات نوعية واضحة المعالم، مع حرصنا على ابتكار خدمات متنوعة بجودة عالية في سبيل تحسين مركز مملكة البحرين في المؤشرات الدولية، بالإضافة إلى تحسين الإجراءات والعمليات في مجال المشتريات بما يتوافق مع أفضل الممارسات الدولية في هذا المجال، بغية تحسين بيئة الأعمال وجعلها بيئة جاذبة للاستثمار.

كما يواصل المجلس التزامه في العمل مع القطاع الخاص عن كنب والوقوف على مسافة واحدة بين الجهات المتصرفة، والمقاولين والموردين المحليين والدوليين من جهة أخرى، وذلك في إطار استمراره في تعزيز شفافية وكفاءة ممارسات المشتريات والبيعات الحكومية في المملكة، إلى جانب دعم الاستدامة الاقتصادية من خلال المحافظة على المال العام وتوظيفه بالشكل الأمثل عبر تهيئة بيئة تنظيمية وتكاملها مع البيئة التشريعية من خلال إصدار قانون المناقصات والمزايدات لتنظيم ممارسات المناقصات والمشتريات الحكومية وضمان حقوق كافة الشركاء.

ختاماً، أود أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى أعضاء المجلس وللجهازين الفني والإداري على إخلاصهم وتفانيهم في العمل، كما نشكر شركائنا على تعاونهم البناء وإيمانهم المتواصل بما يقدمه المجلس من خدمات. حيث أثبت هذا التعاون أمكانية الارتقاء بالمجلس إلى آفاق جديدة في السنوات المقبلة.

وفق الله الجميع لمزيد من العطاء لتحقيق الأهداف الطموحة التي نصبو إليها من أجل وطننا الغالي في ظل قيادتنا الحكيمة.

متجاوزاً المصاعب والتحديات

مجلس المناقصات والمزايدات نموذج رائد في الإشراف على المشتريات الحكومية



الدكتور محمد علي بهزاد
الأمين العام

كلمة الأمين العام

بخطى واثقة وخطوات حثيثة يواصل مجلس المناقصات والمزايدات مسيرته وفق أفضل مبادئ الشفافية والمهنية وتكافؤ الفرص والمنافسة العادلة، ومتجاوزاً المصاعب ومحول التحديات إلى فرص وإنجازات ليكون أنموذجاً رائداً في الإشراف على المشتريات الحكومية، فالرغم من جمة التحديات التي شهدتها 2020 جراء انتشار جائحة كورونا (كوفيد - 19) وما فرضته من ظروف استثنائية على عجلة الاقتصاد بكافة قطاعاته، تمكن المجلس القيام بمهامه في تمكين الجهات المتصرفة من تنفيذ خططها ومشاريعها دون إرباك.

لقد كان العام 2020 غير مسبوقاً بأحداثه التسارعة نتيجة التبعات التي خلفها فيروس كورونا وتحوله إلى جائحة عالمية ألحقت أضراراً جسيمة باقتصاديات ومجتمعات المنطقة والعالم بما في ذلك خطوط الإمداد والتمويل، إلا أن مجلس المناقصات والمزايدات واصل السير بخطى ثابتة تجاه تنفيذ استراتيجيته الرامية إلى تحسين نوعية الخدمات والارتقاء بمستوى جودتها مع الحفاظ على صحة وسلامة جميع العاملين تحت مظلة المجلس، بتفعيل خطة الطوارئ المعدة مسبقاً وتطويرها بناءً على تعليمات الفريق الوطني الطبي للتصدي لفيروس كورونا، ولقد تمكن المجلس - ولله الحمد - من التعامل مع التحديات التي رافقت انتشار (كوفيد-19) باقتدار بفضل الأتمتة الشاملة لجميع عملياته، لضمان كفاءة العمل واستدامته.

لقد تكّلت مسيرة الأتمتة الشاملة بالنجاح مع تدشين المرحلة الثانية من نظام المناقصات الإلكتروني اعتباراً من 22 أبريل 2020، ليشمل أتمتة كافة إجراءات المناقصات والمزايدات تمهيداً للتحويل الرقمي، حيث تم طرح 606 مناقصة إلكترونية بالكامل وفتح 526 مناقصة منذ تدشين المرحلة الثانية من النظام الإلكتروني وحتى نهاية العام 2020.

وبما يتسق مع تطوير عمليات مجلس المناقصات والمزايدات ورفع مستوى الجودة والأداء في تنفيذ المشاريع الحكومية، وضمان تطبيق أفضل الممارسات العالمية في مجال التأهيل المسبق، وذلك وفقاً لمعايير شفافة وعادلة، قام مجلس المناقصات والمزايدات بتحديث للائحة الخاصة بإجراءات التأهيل المسبق للموردين والمقاولين بهدف تبسيط طريقة عرض إجراءات التأهيل المسبق، وإضافة المزيد من الرونة من خلال إعادة هندسة بعض الإجراءات، الأمر الذي سيساعد الجهات المتصرفة على تأمين مشترياتها بأسعار تنافسية وعادلة، كما قام بإصدار قرار خطة المشتريات الحكومية، ما من شأنه زيادة منافسة المقاولين والموردين من المشاركة في المناقصات والمزايدات الحكومية.

وبراهن مجلس المناقصات والمزايدات على متانة علاقته مع الشركاء من الموردين والمقاولين والجهات المتصرفة لأداء مهامه بالصورة المثلى، وقد حرص المجلس خلال هذا العام الاستثنائي بظروفه غير اللواتية على الحفاظ على علاقة قوية ومتكاملة مستدامة مع شركائه من القطاعين الحكومي والخاص، حيث تم مد جسور التواصل من خلال عقد 34 دورة وورشات و8 حلقات نقاشية بمشاركة ما مجموعه 2139 مشارك من الجهات المتصرفة للموردين والمقاولين بما فيهم

الوحدات الصغيرة والمتوسطة، وتحديد طرق ربط التطبيقات والأنظمة الرقمية بالأنظمة الحالية بسهولة وكفاءة تحقيق الانتقال السلس داخل المؤسسات.

ووفقاً لخطة المجلس لتحقيق الاكتفاء الذاتي والتوازن بين الإيرادات والمصروفات، حقق المجلس زيادة في إيراداته بنسبة 45% في العام 2020 عن العام 2019 لتصل بذلك إلى 1.044 مليون دينار متخطية حاجز المليون دينار للمرة الأولى منذ شروع المجلس في تحصيل إيرادات نشر الإعلانات على الموقع الإلكتروني للمجلس وإيرادات بيع وثائق المناقصات.

وسعيّاً من المجلس لتنفيذ قرار مجلس الوزراء الوقر في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، شهدت عمليات المجلس ترسية 146 مناقصة حكومية بقيمة تبلغ 55 مليون دينار للمرة الأولى منذ الإجراءات التنفيذية لنهج الأفضلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المناقصات والمزايدات الحكومية، استفاد منها 59 مؤسسة صغيرة والمتوسطة، في حين بلغ عدد العطاءات المُستلمة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 539 عطاءً لعدد (151) مؤسسة صغيرة ومتوسطة.

وبخطوات ثابتة واصل المجلس في تعزيز التنافسية بين الوريدين والمقاولين باتباعه لأفضل الممارسات الدولية من حيث أساليب الطرح، إذ حقق المجلس نتائج متميزة خلال العام 2020م باختيار أسلوب الطرح الأمثل للمناقصات والمزايدات الحكومية، فقد ارتفعت المناقصات العامة للطروحة لتصل إلى 74% من إجمالي عدد المناقصات في 2020م مقارنة بـ 70.5% و 57% في العامين 2019م و 2018م على التوالي، في حين تراجع بصورة ايجابية عدد المناقصات المحدودة من 19.2% في 2019م إلى 15.7% في 2020م من إجمالي عدد المناقصات، كما تم المحافظة على معدلات التعاقد المباشر عند 10.3%.

في الختام، لا يسعني إلا أن أعرب عن عميق شكري وامتناني لسعادة رئيس مجلس المناقصات والمزايدات على دعمه ومتابعته الحثيثة لكل ما من شأنه تطوير مسيرة المجلس، كما أشكر جميع كوادرننا البشرية الوطنية بمختلف مواقعهم واختصاصاتهم على تفانيهم وعملهم بروح الفريق الواحد. والشكر موصول لشركاء التطوير من جهات متصرفة وموردين ومقاولين ومؤسسات صغيرة ومتوسطة على ثقتهم وتعاونهم اللثمر معنا والذي أثبت قدرة فريق البحرين من تحقيق مستقبل أكثر ازدهاراً وإشراقاً للمجلس وللإقتصاد الوطني ككل.

أعضاء مجلس
المناقصات والمزايداتالشيخ نايف بن خالد آل خليفة
الرئيسالمهندس سعيد حسين عبدالرحمن
عضوالسيد عيسى رضي العراقي
عضوالدكتور محمد مبارك بن دينة
عضوالمهندس أحمد عبدالعزيز الخياط
نائب الرئيسالسيدة نور حافظ بوعلي
عضوالسيد جاسم عبدالله حمود
عضوالسيد راشد أحمد الجودر
عضوالمهندس وليد يوسف الساعي
عضومهام وأعضاء
المجلس50
اجتماعاً خلال
العام 2020

يحرص مجلس المناقصات والمزايدات أن يكون ضمن أولوياته تمكين الجهات المتصرفة من تنفيذ خططها ومشاريعها دون أدنى تأخير رغم الظروف الاستثنائية التي يمر بها العالم جراء تفشي جائحة كوفيد-19.

والتجديدات وغيرها من الطلبات وكذلك دراسة طلبات إعادة النظر الرفوعة إلى المجلس من قبل الموردين والقاولين المشاركين في المناقصات والمزايدات، بالإضافة إلى جلسات فتح المناقصات والمزايدات، بحسب قانون تنظيم المناقصات والمزايدات وللشتريات والمبيعات الحكومية ولائحته التنفيذية والقرارات والتعاميم الصادرة من المجلس. هذا وقد قام المجلس بعقد (50) اجتماعاً خلال العام 2020.

وبناءً على الرسوم الملكي رقم "1" لسنة 2020، والخاص بإعادة تشكيل مجلس المناقصات والمزايدات، واصل المجلس عقد اجتماعات دورته السابعة بصورة منتظمة، وذلك بشكل أسبوعي لاستعراض ومناقشة الكتابات والمراسلات الواردة إليه من جميع الجهات المتصرفة لاتخاذ القرارات المناسبة بشأنها، حيث تتضمن هذه الطلبات العديد من طلبات طرح وترسيه المناقصات والمزايدات وإصدار الأوامر التغييرية والتمديدات

واصل مجلس المناقصات والمزايدات من خلال الإشراف الدقيق على المناقصات الحكومية، بثث الثقة في بيئة الأعمال في مملكة البحرين وتشجيع جذب الاستثمارات المحلية والإقليمية والدولية، مما أثمر عن اكتسابه سمعة ممتازة من خلال إنجازاته المتسمة بالشفافية وتكافؤ الفرص والعدالة والتنافسية منذ فترة تأسيسه، مما ساهم في تعزيز الدور الكبير الذي يلعبه المجلس في تقديم نوعية مميزة من الممارسات.

مهام مجلس المناقصات والمزايدات

- الإشراف على المناقصات والمزايدات الحكومية وعمليات الشراء التي تقوم الجهات الحكومية المتصرفة.
- اعتماد المواصفات الفنية التي تقدمها الجهات الحكومية المتصرفة.
- إلغاء المناقصات والمزايدات وإعادة طرحها من جديد عند الحاجة إلى ذلك.
- استلام عطاءات المناقصات والمزايدات وفتح اللظايف والتحقق من اشتغالها على المستندات والوثائق المطلوبة.
- اتخاذ القرار بشأن قبول العطاءات أو رفضها.
- تقييم أو مراجعة واعتماد تقييم العطاءات واتخاذ قرار الترسية بشأنها.
- اعتماد تأهيل الجهات المتصرفة للعنية للموردين والقاولين.
- تطبيق الجزاءات على الموردين والقاولين في حالة المخالفات أو التقصير في الوفاء بالالتزامات التعاقدية.
- البت في تظلمات الموردين والقاولين المتعلقة بإجراءات المناقصات والمزايدات.

مجلس المناقصات والمزايدات

لمحة حول عمليات المجلس في 2020

كان لجائحة كورونا (كوفيد - 19) تأثيرات وتداعيات بشكل غير متوقع على خطوط التزويد والإمداد وتوفير الخدمات، إلا إن ذلك لم يثن مجلس المناقصات والمزايدات عن القيام بهامه في تمكين الجهات المتصرفة من تنفيذ خططها ومشاريعها دون ارباك رغم الظروف الاستثنائية.

مناقصة/مزايدة بقيمة 1,557,395,691.320 دينار، مما يؤكد قدرة قطاع المشتريات الحكومية بالملكة من تحقيق التوازن بين الالتزام بالإجراءات الاحترازية والقدرة على استمرار عجلة التنمية بالوتيرة المطلوبة تحت كافة الظروف.

ولذلك حرص المجلس على تفعيل خطة الطوارئ المعدة مسبقاً لحالات الطوارئ المختلفة وتم تعديلها لتتوافق مع تعليمات الفريق الوطني للتصدي لفيروس كورونا لضمان استمرارية تقديم الخدمة، وقد تم طرح 1034 مناقصة/مزايدة جديدة واستلام 5555 عطاء، وترسية عدد 1688

2020
2019

عدد العطاءات المفتوحة

5555
5418

عدد المناقصات والمزايدات المفتوحة

1034
1003

عدد الشركات المؤهلة مسبقاً

2831
2703

إجمالي عدد التظلمات التي تم التعامل معها

737
541

عدد المناقصات التي أشرف عليها المجلس

الترسيات، التمديدات، والأوامر التغييرية، والتجديدات

1668
1730

إجمالي عدد الموردين المسجلين لدى مجلس المناقصات والمزايدات

6634 الموردين المحليين 5300 الموردين الدوليين 11934
5524 الموردين المحليين 4183 الموردين الدوليين 9707

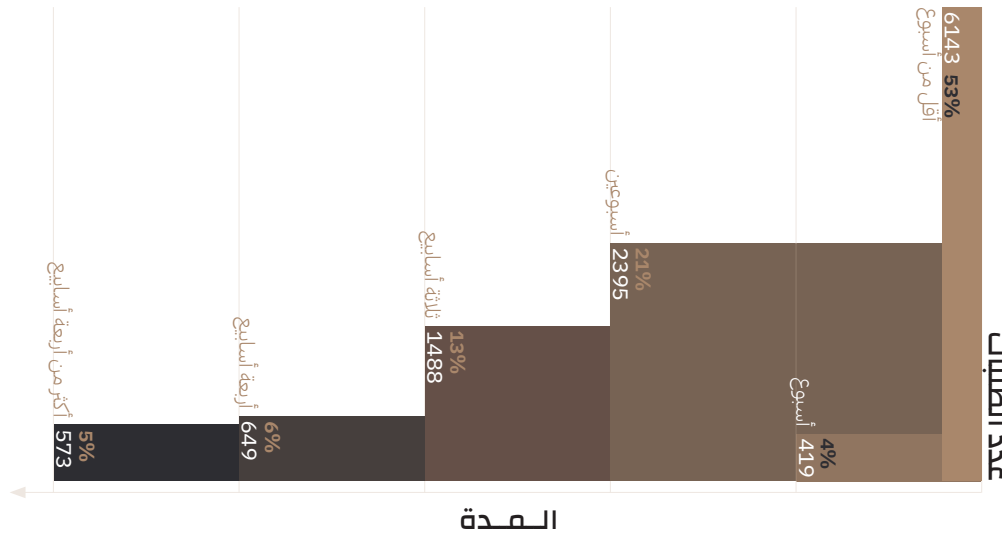
إجمالي قيمة المناقصات التي أشرف عليها المجلس

الترسيات، التمديدات، والأوامر التغييرية، والتجديدات (دينار بحريني)

1,557,395,691
1,847,174,347

الكفاءة

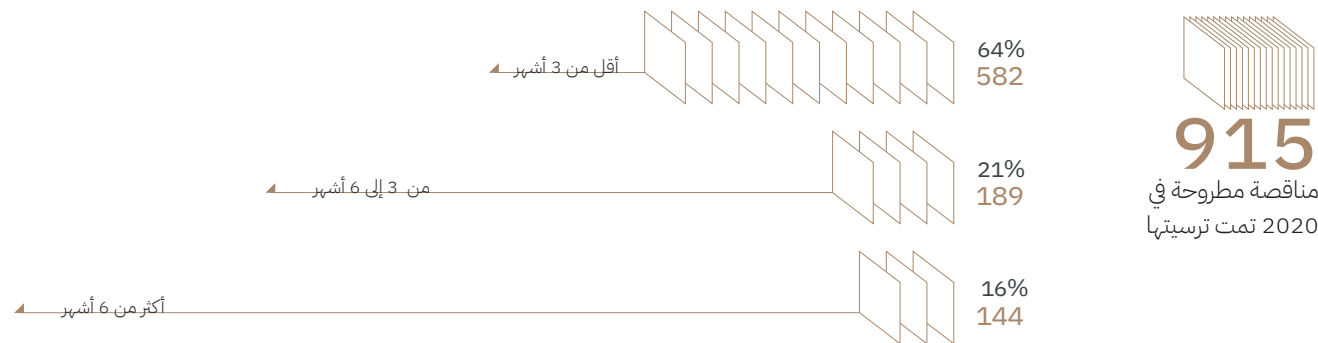
سرعة الاستجابة للطلبات



بلغ عدد الطلبات الواردة للمجلس 11667 طلب من الجهات المتصرفة وللموردين والمقاولين خلال العام 2020م، وتم الرد على هذه الطلبات بعد الدراسة والمراجعة في فترات قياسية، حيث تم الرد على 35% من الطلبات خلال 5 أيام فقط، في حين تمت الاستجابة لـ 77% من هذه الطلبات في أقل من أسبوعين، ولم تتعدى نسبة العائلات التي تجاوزت الأربعة أسابيع الـ 5% من إجمالي الطلبات، مما يعكس كفاءة العمل بالمجلس على الرغم من أن عدد الموظفين المختصين بالرد على الطلبات يبلغ 15 موظفاً يعملون في إدارة التقييم الفني.

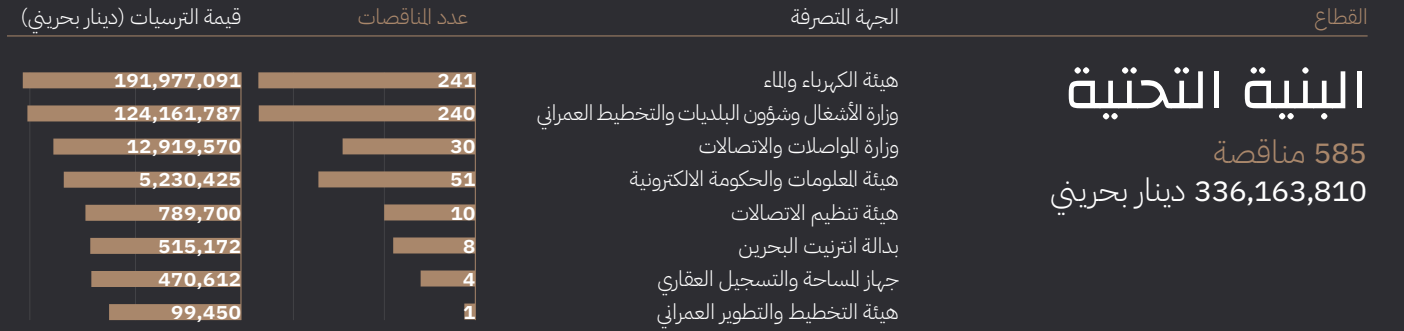
المدة الزمنية لإجراءات الترسيات

بلغ متوسط المدة الزمنية بين طرح وفتح المناقصات 32 يوماً، في حين بلغ متوسط الفترة بين طرح وفتح المزادات 70 يوماً، أما متوسط اللدد بين طرح وترسية المناقصات فقد بلغت 173 يوماً، في حين بلغت ذات اللدد للمزادات 153 يوماً، ومن الملاحظ ترسية 64% من إجمالي المناقصات والمزايدات خلال فترة لم تتعدى الـ 3 الأشهر، في حين تمت ترسية 85% خلال فترة لا تتجاوز الـ 6 الأشهر.



إحصائيات الترسيات في عام 2020

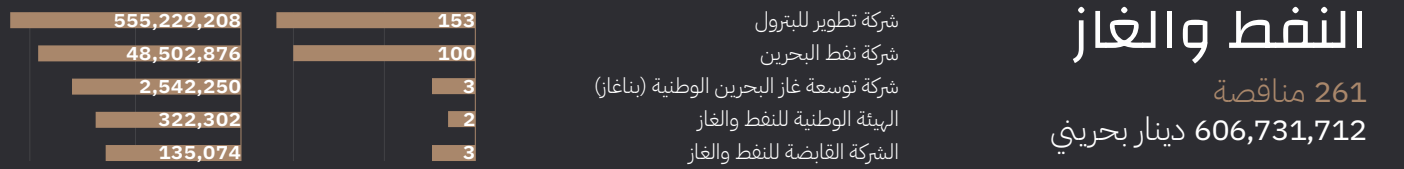
(Logarithmic scale)



الطيران

230 مناقصة

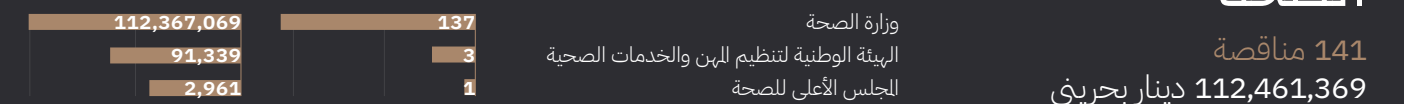
336,163,810 دينار بحريني



الصحة

141 مناقصة

112,461,369 دينار بحريني



الإسكان

47 مناقصة

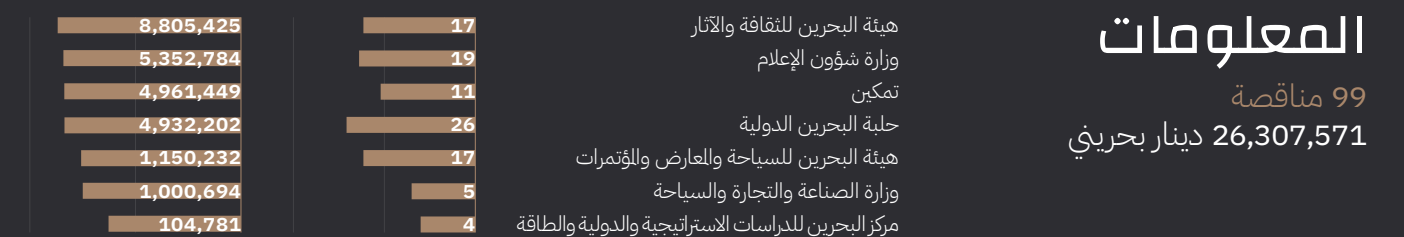
131,927,282 دينار بحريني



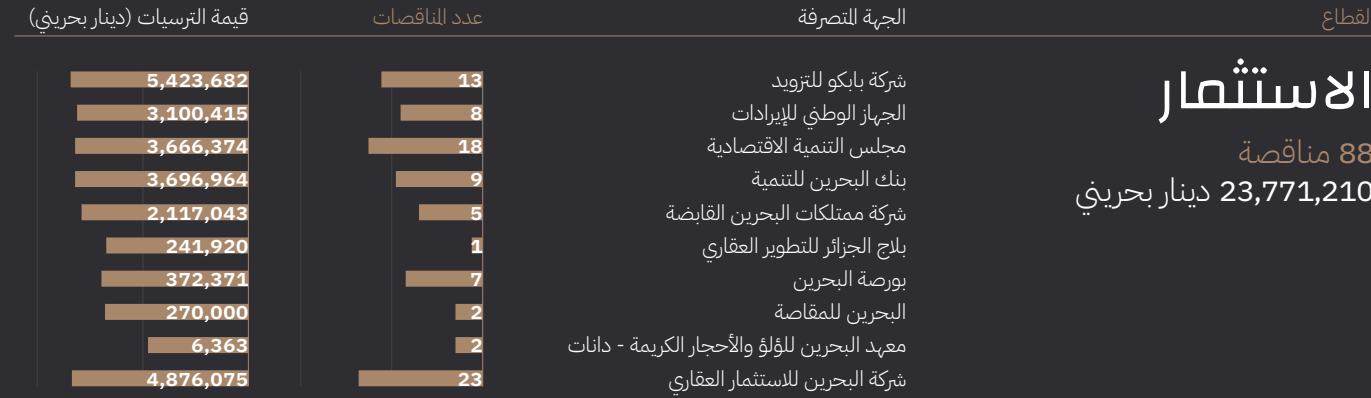
المعلومات

99 مناقصة

26,307,571 دينار بحريني



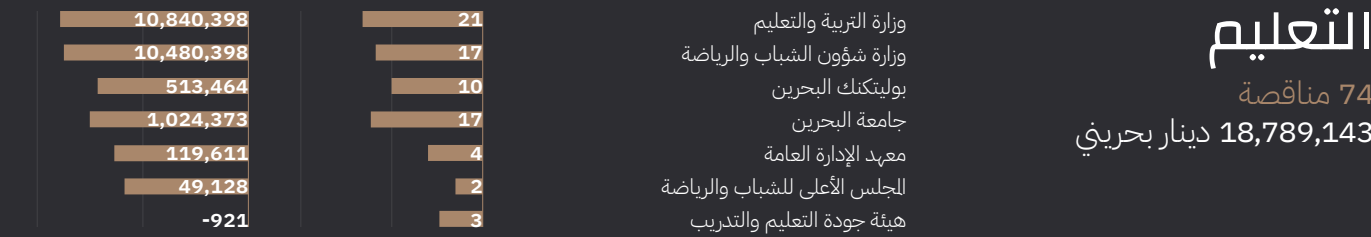
(Logarithmic scale)



التعليم

74 مناقصة

18,789,143 دينار بحريني



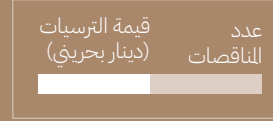
أخرى

162 مناقصة

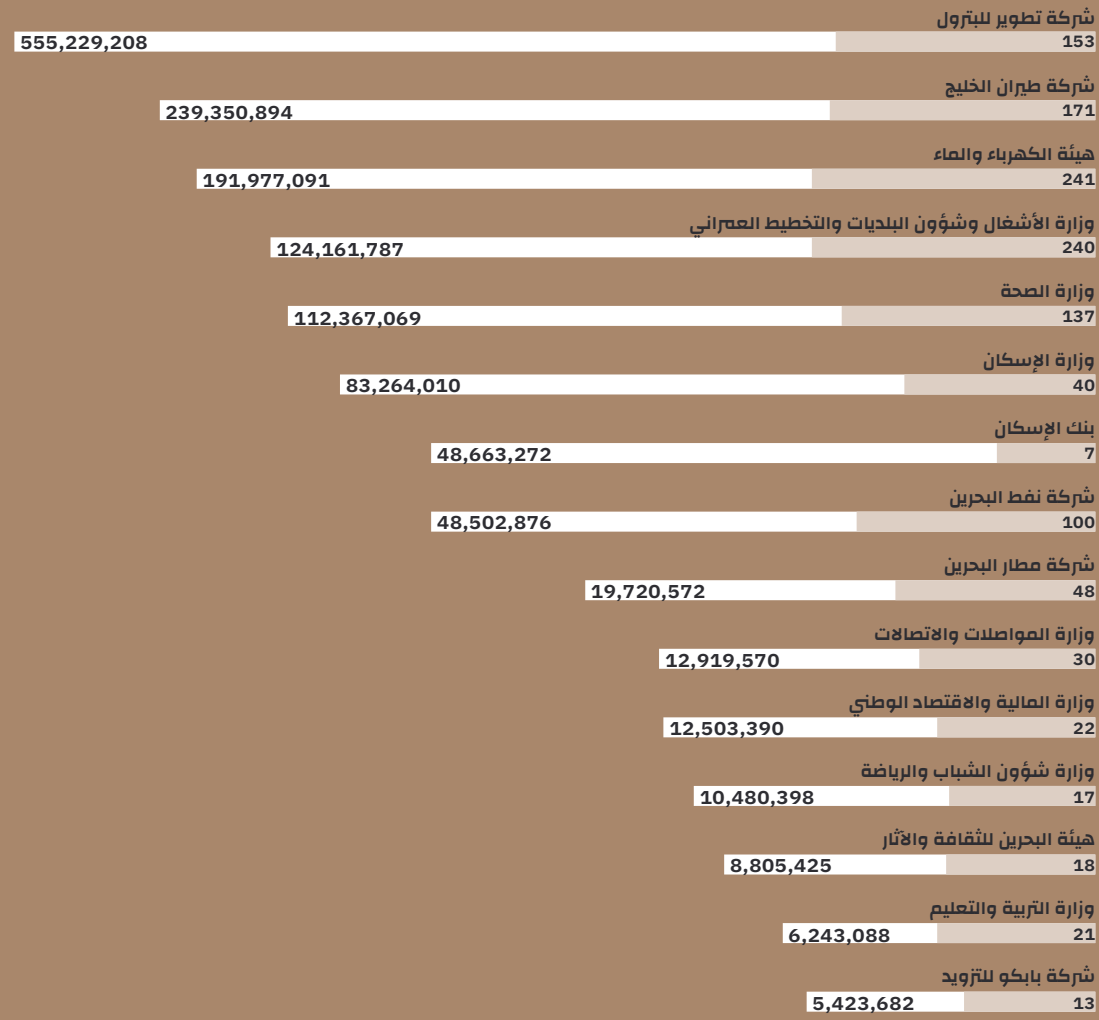
39,821,120 دينار بحريني



أعلى 15 جهة متصرفة من حيث القيمة



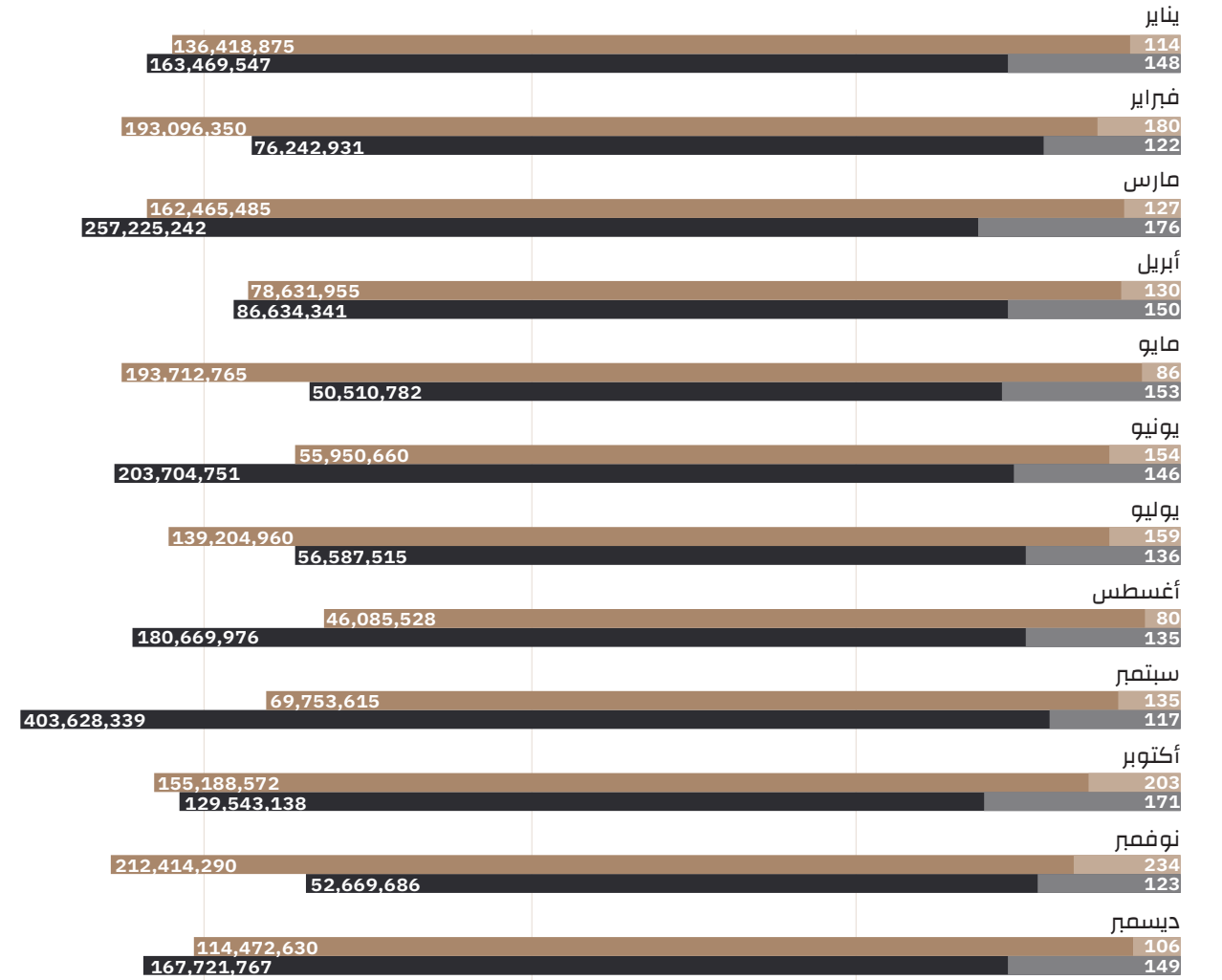
(Logarithmic scale)



الترسبات بحسب الأشهر



(Logarithmic scale)



المشاريع التنموية والحيوية

يظل مجلس المناقصات والمزايدات ملتزماً بدعمه للحكومة من خلال دعم الجهات الحكومية على تأمين مشترياتها بأسعار تنافسية عادلة وفق أفضل مبادئ الشفافية والمهنية وتكافؤ الفرص والمنافسة العادلة.

فيما يلي أبرز المشاريع التنموية والحيوية الممنوحة في مملكة البحرين، التي تلي احتياجات المواطنين بالدرجة الأولى ومواكبة التوسع العمراني الذي تشهده مملكة البحرين بما يتماشى مع الأولويات الوطنية وتحقيق الاستدامة وتشجيع الاستثمار من أجل النهضة الاقتصادية بما يتوافق مع رؤية البحرين 2030.

مشروع توسعة مطار البحرين الدولي

يعتبر مجلس المناقصات والمزايدات شريك أساسي في عملية توسعة مشروع مطار البحرين الدولي، من خلال التعاون مع الجهات ذات العلاقة في طرح وإرساء المناقصات والمزايدات الخاصة بعمليات المطار الجديد، ووضع اللبسات الأساسية له مروراً بمراحل إنشائه ووصولاً إلى استكمال أغلب المشاريع المرتبطة به بالتعاون مع الأجهزة الحكومية ذات العلاقة.

وينسجم تكامل قصة نجاح مجلس المناقصات والمزايدات مع تدشين مطار البحرين الدولي بطلته الجديدة مع رسالة المجلس في عمله عن قرب مع القطاعين الحكومي والخاص لضمان كفاءة ممارسات المشتريات والمبيعات الحكومية في المملكة بما يدعم الاستدامة الاقتصادية وتطبيق أفضل ممارسات المناقصات والمزايدات الفعالة.

وقد حرص المجلس طوال مراحل إرساء وطرح المناقصات والمزايدات الخاصة بتطوير المطار على تعزيز النزاهة والمنافسة وتوفير معاملة عادلة لجميع اللوردين والمقاولين تحقيقاً لمبدأ تكافؤ الفرص، بجانب التعامل السريع والفعال مع الطلبات المستعجلة مما كان له الأثر في انجاز للشروع والأعمال المرافقة له في الوقت المحدد.

بناء 1049 وحدة سكنية في المدينة الشمالية وقلالي ووادي السيل

سعيًا من مجلس المناقصات والمزايدات في سرعة تنفيذ المشاريع والخدمات الإسكانية إلى المواطنين، عكف المجلس على التعاون والتنسيق الفعال مع وزارة الإسكان لطرح مناقصات لبناء 1049 وحدة سكنية في مختلف مناطق البحرين كالمدينة الشمالية وقلالي ووادي السيل، وتضمنت المناقصات مشروع المدينة الشمالية (مدينة سلمان) في بناء وصيانة 400 وحدة سكنية اجتماعية في جزيرة مدينة سلمان 10، القطعة 24، 25، 27 و28، بالإضافة إلى بناء وصيانة 282 وحدة سكنية اجتماعية في جزيرة 10، القطعة 30 والجزيرة 11، القطعة 2.

كما يتضمن المشروع الآخر بناء 71 وحدة سكنية من النوع "DANA-A" و 123 وحدة سكنية النوع "DANA-C" في الموقع 229، مجمع 255، منطقة قلالي وبناء 111 وحدة سكنية من النوع "DANA-A" و 112 وحدة سكنية النوع "DANA-C" في الموقع 239، مجمع 930، منطقة وادي السيل، الرفاع.

مشروع اللوزي الإسكاني

من أجل إنجاز أهداف برامج الحكومة، أثمرت جهود مجلس المناقصات والمزايدات عن إرساء مشروع اللوزي الإسكان، والذب يعد أولى عقود برنامج تطوير حقوق الأراضي الحكومية بالتعاون مع القطاع الخاص، والذي دشنته وزارة الإسكان كأحدى المبادرات الرئيسية لإشراك شركات التطوير العقاري والقاولات في تنفيذ مشاريع السكن الاجتماعي للمواطنين الذين تنطبق عليهم المعايير الإسكانية.

وسيقوم المطور العقاري ببناء 132 وحدة سكنية متضمنة خدمات البنية التحتية الثانوية على الأرض الحكومية التابعة لوزارة الإسكان بمنطقة اللوزي، على أن يقوم المطور فور الانتهاء من تشييد الوحدات السكنية بتسويق الوحدات وبيعها للمواطنين المستفيدين من إحدى الخدمات التمويلية التي تتيحها الوزارة، كخدمة تمويل الشراء أو برنامج "مزايابا".



مشروع إنشاء شارع جنوب البحرين الدائري

ضمن برنامج عمل الحكومة بتطوير البنية التحتية وإنشاء شبكة طرق متكاملة في جميع مناطق المملكة التي تلي متطلبات المواطنين وحاجتهم اليومية من خدمات البنية التحتية، عمل المجلس مع الجهات الحكومية ذات العلاقة، مما ساهم في إرساء عدة مناقصات في هذا المجال وأهمها إنشاء شارع جنوب البحرين الدائري والذي يهدف المشروع إلى توسعة شبكة الطرق، إذ يشتمل المشروع على شارع رئيسي بثلاثة مسارات في كل اتجاه للمناطق الممتدة من شارع الزلاق من الشمال والعقارات الممتدة على الغرب، ومن ضمنها مشاريع إدامة وبلاج الجزائر حتى منتجع السلام، كما تم إرساء عدة مناقصات في قطاع الطرق تطوير طرق لجمع 245 بعراد - الرحلة الأولى، إعادة إنشاء جسر 17 على شارع أم السعد، وتطوير طرق مجمع 917 - الرفاع - الرحلة الأولى، تطوير طريق 1311 والنطقة المحيطة به في مجمع 913 الرفاع



تزويد المشاريع الإسكانية الجديدة بالماء

في إطار تحقيق التكامل والتنسيق بين كافة الوزارات والجهات الحكومية، قام مجلس المناقصات والمزايدات بالتعاون والتنسيق الثمر بينه وبين هيئة الكهرباء والماء للإسراع في الانتهاء من إرساء مناقصة تزويد المشاريع الإسكانية الجديدة بالياه حتى يتسنى لوزارة الإسكان تسليمها للمستفيدين.

وخلال العام للنصرم قام المجلس بإرساء مناقصة لتزويد مشروع خليفة بالياه، والتي تتضمن توريد جميع المواد وأعمال إنشاء المحطة بما فيها خزانان أرضيان من الخرسانة سعة كل منهما ما لا يقل عن 5 ملايين جالون تقريبا وتركيب مضخات لضخ ما مقداره 10 ملايين جالون في اليوم إلى شبكة التوزيع مباشرة، إضافة إلى أعمال الأتمتة والرافق الأخرى المرتبطة بها. كما يضم إنشاء خط النقل الرئيسي من الحديد اللرن بقطر 800 مم بطول إجمالي يبلغ حوالي 1.0 كم

كما تم إرساء مناقصة لمشروع تزويد مشروع الحد الإسكاني بالياه، والذي يهدف إلى إنشاء محطة توزيع الياه الرئيسية لتزويد مشروع شرق الحد الاسكاني بالياه، بطريقة تسليم المفتاح. ويضم هذا العقد توريد جميع المواد واستكمال باقي أعمال إنشاء المحطة بما فيها خزان خرساني أرضي مدفون جزئيا بسعة 2 مليون جالون



فحص تسلسل الجينوم الكامل وخدمات البحوث

يهدف المشروع إلى استخدام تسلسل الجينوم بأكمله لتحديد الجينات والتغيرات الجينومية الكامنة وراء الأمراض الوراثية وتعتبر المعلومات الجينية التي سيتم الحصول عليها مهمة في عدة مجالات كحماية الصحة العامة من خلال تحديد الاضطرابات الوراثية، وتوصيف الطفرات التي تدعم تطور السرطانات، ويتم توفير تسلسل جينومات كامل لـ 6 آلاف عينة، وسيتم جمع ألفي عينة من سكان البحرين لتسلسل الأمراض النادرة وسيتم جمع 4 آلاف عينة من السكان البحرينيين لتسلسل عامة السكان.



أعمال الكابلات البحرية والأرضية جهد 66 كيلوفولت لتزويد جزر حوار بالكهرباء

يأتي المشروع ضمن الخطة الرئيسية التي وضعتها الهيئة لتطوير وتوسعة شبكات نقل الكهرباء في المملكة لجعل شبكة الكهرباء قادرة على تلبية الطلب التنامي على استخدام الكهرباء في جميع أنحاء المملكة لأغراض التنمية، والتوسع العمراني، والصناعي، والتجاري.



خدمات التكسير والتدفق والاختبار

بهدف تحسين إنتاج النفط والغاز، تقوم شركة تطوير للبتروول، المكلفة بزيادة إنتاج النفط والغاز في الحقل، باستخدام التكسير كواحدة من أحدث التقنيات لتحقيق أهدافها في تحسين إنتاج النفط والغاز.



شراء وتوفير الأدوية والمستلزمات الطبية لكوفيد-19

ساهمت جهود مجلس المناقصات والمزايدات في بهدف توفير جميع المستلزمات الطبية بكافة المستشفيات الحكومية، وأن هناك مخزوناً استراتيجياً كافياً منها سواء الأدوية للحالات اليومية والزمينة أو المستلزمات الطبية لفيروس كوفيد-19، كما ساهم المجلس في إرساء عدة مناقصات للشراء الموحد للأدوية واللوازم من خلال مجلس التعاون الخليجي.



تأجير خدمات ضغط الغاز - المرحلة الرابعة - شراء معدات ضغط الغاز

يهدف مشروع مرافق ضغط الغاز إلى زيادة قدرة معالجة هذا الغاز ليتم إعادة حقنه في مكامن النفط للمحافظة على ضغط مكامن النفط، وتحسين الإنتاج، وتقليل التأثير البيئي للغاز للنتج.



توفير مرافق ضغط الغاز غير المرتبطة

يهدف مشروع مرافق الضغط إلى تحسين إمكانية إيصال آبار الغاز والتي بدورها تطيل عمر الكمن وبالتالي تزيد من الهيدروكربونات القابلة للاستخراج.

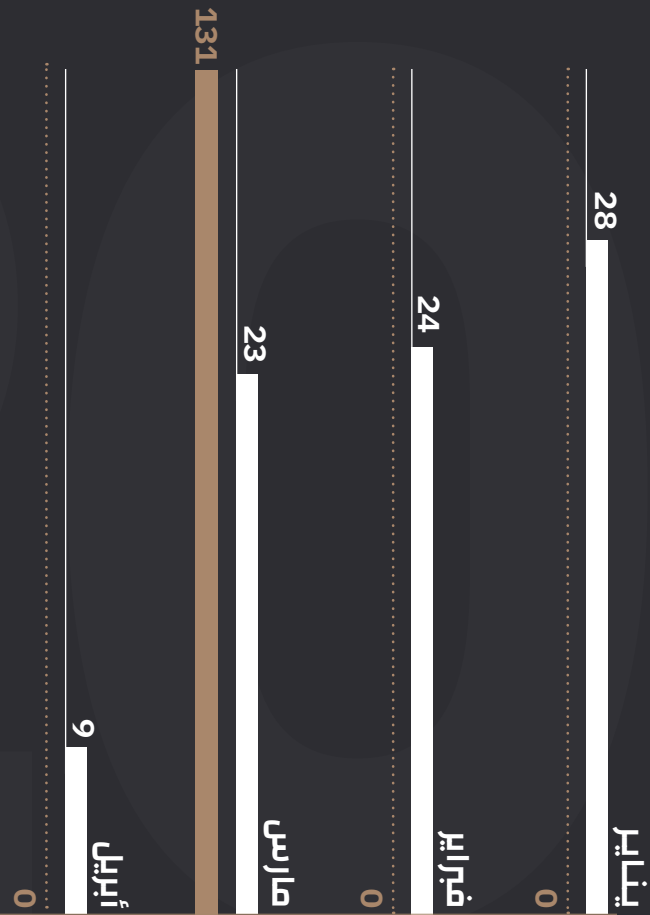
أبعاد استراتيجية تحرص على تكافؤ الفرص والنزاهة للجميع

يلتزم مجلس المناقصات والمزايدات منذ تأسيسه بتعزيز ممارسات وأنظمة المشتريات والمبيعات الحكومية بما يتماشى مع أفضل المعايير ويضمن الكفاءة والفاعلية ويرسخ العدالة والشفافية في جميع نواحي إجراءات عمليات المناقصات والمزايدات، وتأمين الجهات المتصرفة مشترياتها بأسعار تنافسية وعادلة

وبالارتكاز على قيم الكفاءة والشفافية في العمل المؤسسي، أصدر المجلس قراراً نوعياً لتبسيط التأهيل المسبق للموردين والمقاولين من خلال إعادة هندسة بعض الإجراءات للارتقاء بمستوى الكفاءة والفاعلية في إجراءات التأهيل المسبق عبر إضافة المزيد من المرونة والتبسيط، بالإضافة إلى كونها مرجع شامل لجميع إجراءات التأهيل المسبق، الأمر الذي سيساعد الجهات المتصرفة على تأمين مشترياتها بأسعار تنافسية وعادلة، في الوقت الذي تحد فيه من عملية الاحتكار.

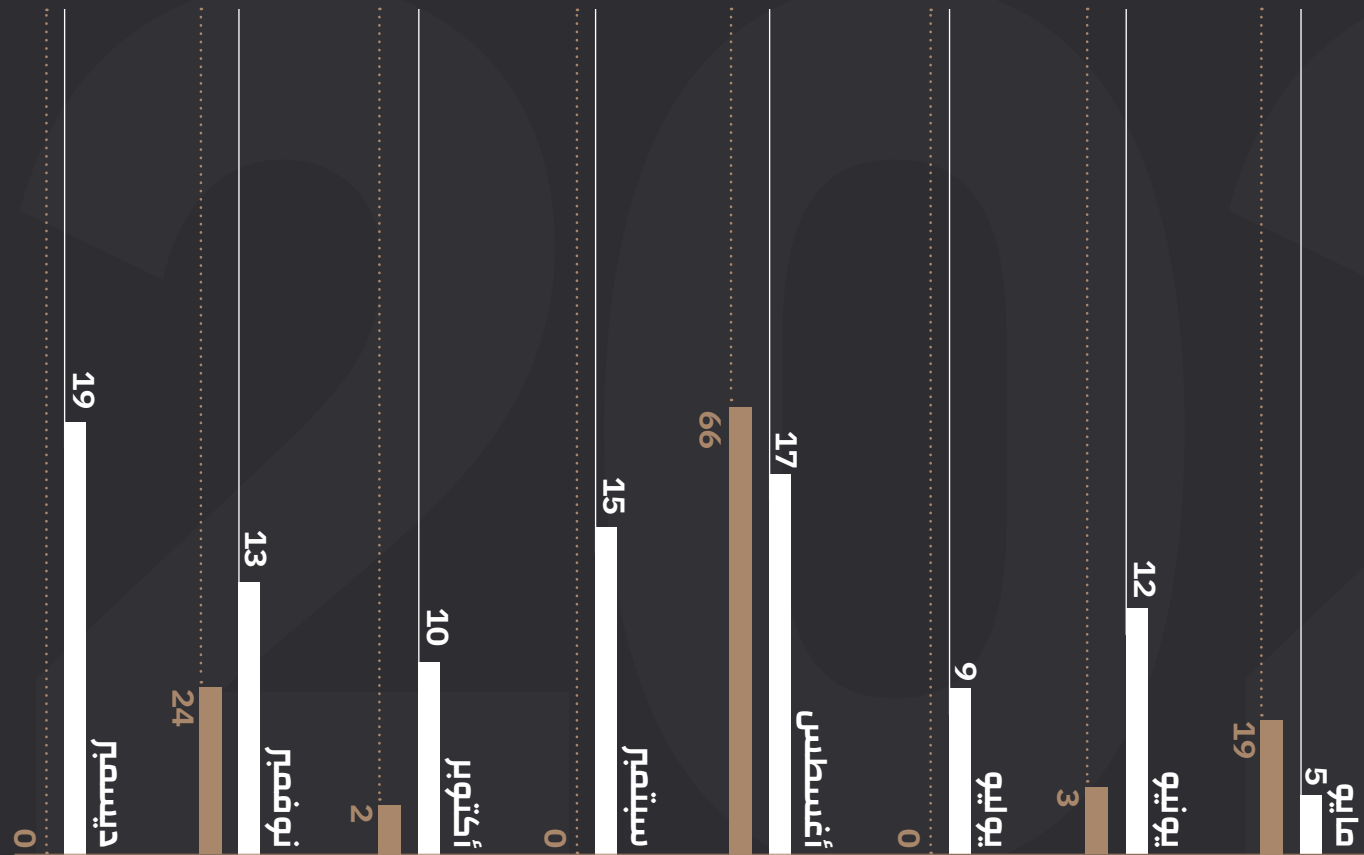
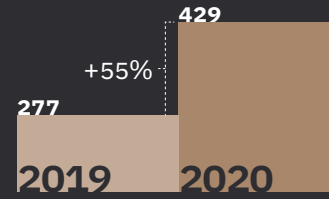
ولهذا يحرص المجلس على عملية التأهيل المسبق بهدف التحقق من توافر الأسس المطلوبة لدى الورددين أو المقاولين للمشاركة في المناقصات والمزايدات الحكومية ومدى قدرتهم الفنية وإمكانياتهم المالية والإدارية وحجم التزاماتهم وقدرتهم على تنفيذ الأعمال المناطة بهم، الأمر الذي من شأنه يضمن تكافؤ الفرص والنزاهة في التعامل مع هذه الشركات، والحفاظ على المال العام، بما يضمن إسناد المشاريع الحكومية إلى المقاولين الذين تتوافر لديهم جميع الإمكانيات والشروط المطلوبة.

وبلغ عدد طلبات التأهيل المسبق التي اعتمدها المجلس خلال العام 2020 429 طلب تأهيل، منها 245 تأهيل عن طريق إعلان عام 184 طلب تأهيل بصورة منفردة.



خلال العام 2020 تصدرت وزارة الأشغال وشؤون البلديات والتخطيط العمراني عدد طلبات التأهيل المعتمدة بنسبة 40% من إجمالي الطلبات، تلتها هيئة الكهرباء والماء بنسبة 30%.

شهدت طلبات التأهيل المسبق زيادة خلال العام 2020 زيادة بنسبة 55% عن العام 2019، إذ تم اعتماد 277 طلب تأهيل في 2019 مقارنة بـ 429 طلب تأهيل في 2020.



توزيع طلبات التأهيل المعتمدة بحسب عدد الطلبات

وزارة الأشغال وشؤون البلديات والتخطيط العمراني

173 طلب تأهيل معتمد
40% من إجمالي الطلبات

هيئة الكهرباء والماء

127 طلب تأهيل معتمد
30% من إجمالي الطلبات

وزارة الأسكان

109 طلب تأهيل معتمد
25% من إجمالي الطلبات

شركة نفط البحرين (بابكو)

12 طلب تأهيل معتمد
4% من إجمالي الطلبات

عدد الطلبات المقدمة من خلال المناقصات العامة

عدد الطلبات الفردية



الدورات التدريبية

انتهج مجلس المناقصات والمزايدات سياسة تعزيز العلاقات مع الشركاء من خلال اللقاءات المتكررة والدورات التدريبية وورش العمل، وذلك لتطوير قنوات التواصل مع جميع الأطراف ذات العلاقة، بما يؤدي إلى الارتقاء بالعمل. حيث تم عقد 42 دورة وورشة وجلسة استشارية، غالبيتها عقدت افتراضياً عبر وسائل الاتصال المرئي بسبب ظروف جائحة كورونا، بمشاركة ما مجموعه 2,139 مشارك من الجهات الحكومية المسؤولة عن المشتريات والمبيعات الحكومية والمقاولين والموردين بما فيهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

42
دورة وورشة
وجلسة استشارية

وقد اشتملت قائمة الدورات للجهات التصرفية على دورات تأسيسية بشأن إجراءات المناقصات والمزايدات الحكومية، وورش تخصصية حول إجراءات التأهيل المسبق واخرى لمناقشة تحديثات نظام المناقصات والمزايدات، بالإضافة إلى الورش المتخصصة بشأن خطة المشتريات.

كما تم عقد دورات تدريبية للموردين والمقاولين بشأن إجراءات المشاركة في المناقصات والمزايدات الحكومية، بالإضافة إلى تخصيص بعض الدورات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتوضيح آلية تطبيق مبادرة الأفضلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وقد نظم المجلس 20 دورة ودائرة مستديرة واحدة للجهات التصرفية والتي شارك فيها ما مجموعه 1,020 مشارك. وعقدت 13 دورة للمقاولين والموردين بمشاركة 858 مشارك. فيما تم عقد 8 جلسات استشارية اسبوعية على مدى شهرين لـ 261 مشارك. اضافة إلى المشاركة في أعمال الأسبوع العالي لريادة الأعمال والذي عقد خلال الفترة من 29 نوفمبر - 6 ديسمبر بمشاركة 4 ممثلين للمجلس.

2,139
مشارك من
الجهات الحكومية



إيرادات المجلس

تماشياً مع برنامج التوازن المالي للحكومة الذي يهدف إلى تحقيق التوازن بين المصروفات والإيرادات الحكومية بحلول 2022، حقق مجلس المناقصات والمزايدات قياسية خلال العام الماضي 2020 وصلت إلى 1.044 مليون دينار بحريني وذلك للمرة الأولى في تاريخ المجلس منذ شروعه في تحصيل إيرادات الإعلان الموحد وبيع وثائق المناقصات، مقارنة مع 718.5 ألف دينار إيرادات متحققة خلال العام 2019، بزيادة نسبتها 45%.

وبلغت إيرادات المجلس من بيع وثائق المناقصات خلال العام الماضي 376.4 ألف دينار، مقابل 197.1 ألف دينار خلال العام 2019. في حين وصلت إيرادات المجلس من نشر الإعلانات على الموقع الإلكتروني خلال العام الماضي 688 ألف دينار، مقارنة مع 521.4 ألف دينار في العام 2019.

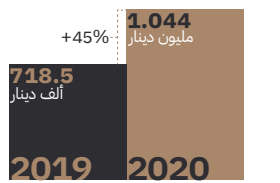
إيرادات المجلس من بيع وثائق المناقصات

2020 376.4 ألف دينار
2019 197.1 ألف دينار

إيرادات المجلس من نشر الإعلانات على الموقع الإلكتروني

2020 688 ألف دينار
2019 521.4 ألف دينار

إيرادات المجلس



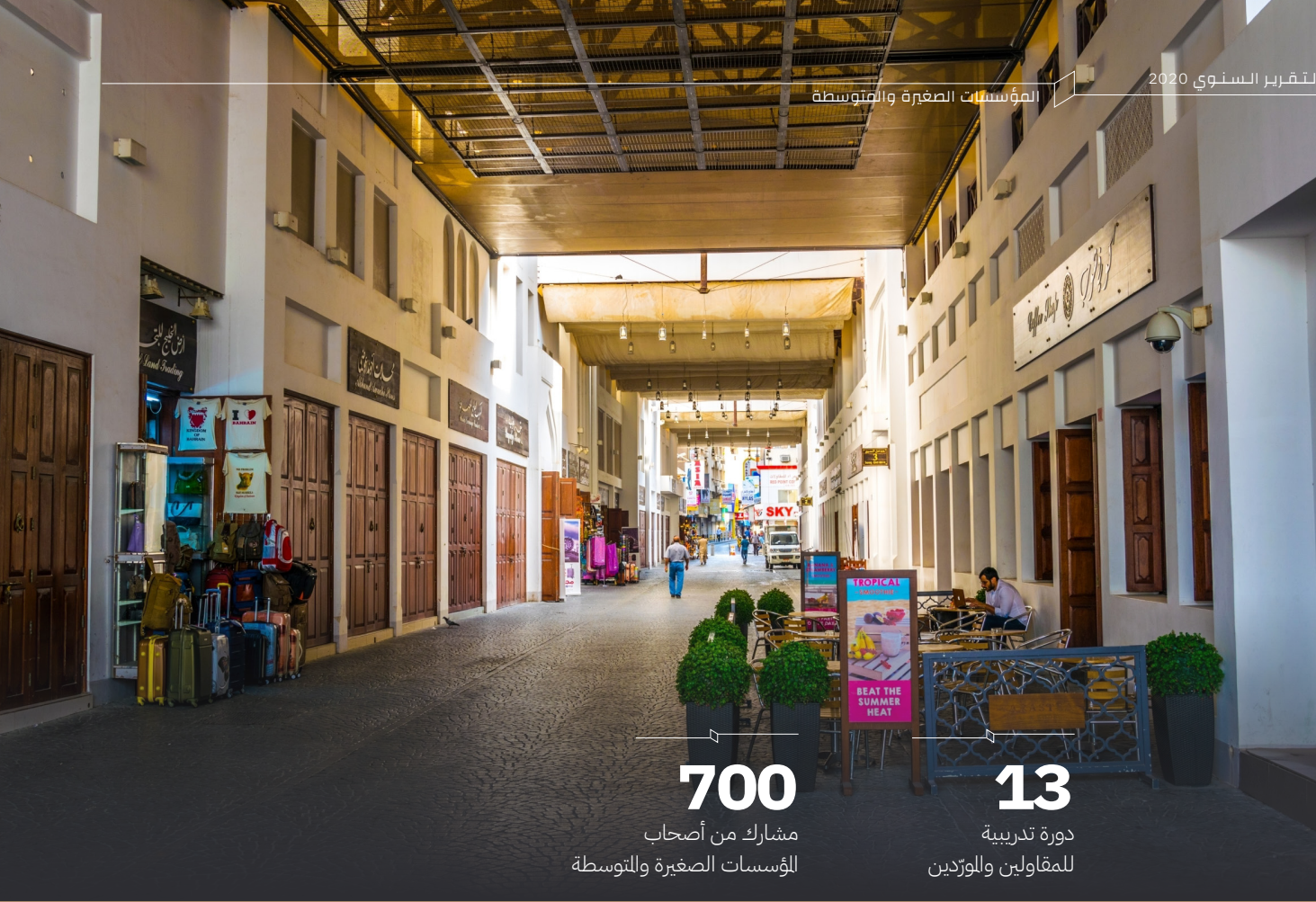
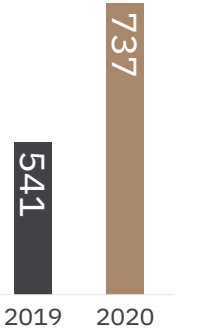
طلبات إعادة النظر والتظلمات

يلتزم مجلس المناقصات والمزايدات بتبني أعلى معايير الشفافية والعدالة، إذ يتم الرد على جميع طلبات إعادة النظر والتظلمات الواردة إليه بالطرق المناسبة والتي تتم مناقشتها بصورة أسبوعية خلال اجتماعات أعضاء المجلس، وذلك وفقاً للأحكام المنصوص عليها في قانون تنظيم المناقصات والمزايدات والمشتريات والمبيعات الحكومية.

وخلال العام 2020، تلقى مجلس المناقصات والمزايدات 737 طلباً لإعادة النظر والتظلم من الورددين والمقاولين، أي ما يمثل 13% فقط من إجمالي عدد العطاءات المستلمة خلال العام 2020 بناء على أسبابها والتي تتمثل بالآتي:

- ♦ طلبات تتعلق بإعادة النظر في قبول الضمان الابتدائي.
- ♦ قصور في تقديم الاستمارات المطلوبة.
- ♦ طلبات تتعلق بقرار الترسية.
- ♦ طلبات تتعلق بإجراءات المناقصة.

عدد طلبات إعادة
النظر والتظلمات



700

مشارك من أصحاب
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

13

دورة تدريبية
للمقاولين والورددين

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

وسعيًا من المجلس لتنفيذ قرار مجلس الوزراء الموقر بشأن دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، شهدت عمليات المجلس ترسية 146 مناقصة حكومية بقيمة تبلغ 55 مليون ديناراً، وذلك للمرة الأولى منذ البدء بتطبيق الإجراءات التنفيذية لمنح الأفضلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المناقصات الحكومية ومزايدات المرافق الخدمية داخل منشآت الجهات الحكومية، حيث استفادت منها 59 مؤسسة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في حين بلغ عدد العطاءات المُستلمة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 539 عطاءً شاركت فيها 151 مؤسسة صغيرة ومتوسطة.

539

عطاءً شاركت فيها
151 مؤسسة
صغيرة ومتوسطة

يهدف توضيح الإجراءات ورفع جودة عطاءاتهم المقدمة للمناقصات بما يضمن تقديم عطاءات متكاملة ومستوفية الشروط والمتطلبات، ومن ثم الاستفادة من الأفضلية المقررة، ويعتزم المجلس إطلاق عدد من المبادرات لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحقيقاً للنسبة المستهدفة في قرار مجلس الوزراء الوقر.

حرص المجلس على تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المشاركة في المناقصات والمزايدات الحكومية عبر إطلاق عدة مبادرات توعوية وورش تدريبية، حيث عقد المجلس 13 دورة تدريبية للمقاولين والورددين، فيما تم عقد 8 جلسات استشارية اسبوعية على مدى شهرين، بمشاركة 700 مشارك من أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك

الأتمة الشاملة

شهدت عمليات مجلس المناقصات والمزايدات طفرات نوعية في إنجاز جميع مراحل المناقصة إلكترونياً، والتي ستكون باكورة التحول من الأتمتة الشاملة إلى الرقمنة الشاملة، وذلك انسجاماً مع التوجيهات الملكية السامية لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه في تبني وتوظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في القطاعات الانتاجية، وانطلاقاً من التزام المجلس بتحقيق أهداف رؤية البحرين الاقتصادية 2030 الرامية إلى خلق اقتصاد أكثر تنافسية واستدامة.

وشهدت عمليات المجلس طفرة نوعية في أتمتة عمليات المناقصات والمزايدات إذ تم طرح 606 مناقصة إلكترونية بالكامل، وفتح 3116 عطاءً إلكترونياً لـ 526 مناقصة، في حين بلغ عدد المناقصات الداخلية التي تم طرحها 565 مناقصة إلكترونية، وذلك منذ تدشين المجلس للمرحلة الثانية من نظام المناقصات الإلكتروني.

وساهمت عمليات الأتمتة الشاملة في تحسين وتيسير إنجاز الأعمال بين الورددين والمقاولين والجهات الحكومية، إضافة الى رفع مستوى مشاركة الورددين والمقاولين خاصة في الظروف الراهنة التي تتوحد فيها الجهود الوطنية لمواجهة الأخطار الناجمة عن انتشار فيروس كورونا (COVID-19) بما يحافظ على صحة وسلامة المواطنين والقيمين.

606

مناقصة
إلكترونية بالكامل

3116

عطاءً إلكترونياً
لـ 526 مناقصة

